العدد (2082) السنة الثامنة - الاحد (27) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تمـــوت قـبـــل أن تـولـــد

٨ آلاف منظمة مجتمع مدني في "سبات" طويل.. وتشكو قلة التمويل

يقترن الحديث عن المنظمات في العراق بفترة التعددية ما بعد ٢٠٠٣ ، حيث يعتقد الكثيرون أنه يمكن للمجتمع المدني أن يمارس دوره في البلاد بشكل فاعل ومؤثر، غير أنه بعد فترة تأكد أن واقع المنظمات لا يختلف كثيرا عن واقع الأحزاب من حيث كونها هياكل فارغة، بعدما ثبت فشلها في تشكيل قوة ضاغطة أو مؤثرة، بل إنها عجزت حتى في جعل المواطن يلتف حولها، بالرغم من ذلك استمر عددها بشكل فاق كل التوقعات، وأعني كل من يسعى لخلق جمعية على الامتيازات التي يمكن الفوز بها، ما جعلها تدور في فلك المناسباتية، بين من يرى أن الدولة سعت لإضعاف دورها ميدانيا وبين من يعتقد أن ضعفها يعود لقلة الإمكانات.

بغداد / المدى

منظمات.. تولد لتموت

تشير الأرقام الرسمية إلى وجود أكثر من (٨٠٠٠) منظمة ومؤسسة مجتمع مدني معتمدة غير ناشطة ميدانيا من أصل (١٣٠٠٠) منظمة قانونية في مختلف القطاعات، فيما يوصف عمل الأقلية المتبقية بالموسمي كونه مقترنا فقط بالمناسبات الدينية والوطنية، ما يفسر عن فشلها في لعب دورها كقناة حقيقية للتعبئة الدائمة، وكقوة اقتراح فعالة ومؤثرة، وعجزها في مد جسور التواصل فيما بينها وتشكيل نسيج مدني قوي ومؤثر، وعرف العراق منذ (٢٠٠٣) انفجارا منظماتيا كبيرا ،حيث توجهت اهتمامات المواطنين نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط والبيئة، إضافة إلى جمعيات مهنية ويحتل قطاع المهن المختلفة حسب أرقام مستقاة من وزارة منظمات المجتمع المدني ، حيث أن الأرقام تشير إلى وجود (٣٠٠٥) للنشاط الثقافي يتبعه قطاع التكافل الاجتماعي (١٩١٩) أغلبها جمعيات خيرية تسعى لتقديم يد العون للفقراء والمصابين بمختلف الأمراض، يليهما كل من قطاعي الشؤون الدينية والتربية (١٨٠٠) جمعية محلية فقط، كما سجل ارتفاع نوعي في عدد لجان الأحياء الذي وصل إلى (١٠٥٧) حيث يرجح الأخصائي الاجتماعي علي الياسري هذا العدد الكبير إلى مدى وعي وإدراك الشعب بضرورة التحرك الفردي المنظم في شكل تكتلات منظماتية من أجل تحسين مستواه المعيشي بعدما يأس من التفافة الدولة وتكفلها بمشاكله.

وفي سياق متصل أثبتت دراسة أعدها مركز البحث في المعهد الديمقراطي العراقي (ndi)أن أكثر من ٧٥ ٪ من الجمعيات الناشطة ظهرت في الفترة التي تلت سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ ، وعقب التسهيلات القانونية التي منحتها الدولة لتشكيل جمعيات، والحصول على اعتماد رسمي .هذا التساهل أدى إلى تدفق الطلبات على إنشاء جمعيات خيرية تعنى بتحسين الأوضاع المتردية لملايين العراقيين، ففي ذات الصدد بينت دراسة المعهد مدى سطوة وسيطرة الجمعيات الخيرية والخدماتية، حيث يتكون النسيج المدني الحالي حسب نفس الدراسة من ٤٣ ٪ جمعية اجتماعية، ٨،٢٧٪ ثقافية، ٧،١٣٪ رياضية، في حين تشكل الجمعيات مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومحاربة الفساد وحماية المستهلك نسبة قليلة.

ويرى الناشط علي السماح بالرغم من العدد الكبير للجمعيات إلا أن أغلبها يبقى في حالة سبات عميق ولا يظهر إلا في المواعيد الانتخابية والمناسبات الدينية والاجتماعية، الأمر الذي يرهن استمرارية نشاطها الذي يطغى عليه الطابع الموسمي من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت العديد من الجمعيات تختفي فجأة لعدم تمكنها من الحفاظ على وتيرة عمل متواصلة وعلاقة دائمة بمنخرطيها نتيجة الفساد وغياب الشفافية في تسييرها إداريا وماديا، مما أدى إلى تفسخ العلاقة بين المجتمع والجمعيات التي هي حسب كلام السماح انعدام الثقة هذا أفقد العديد من الجمعيات مصداقيتها حتى تعذر على المئات منها إعادة تجديد مكاتبها لعدم تمكنها من استقطاب أعضاء جدد لاكتمال النصاب القانوني من أجل تنظيم جمعية عامة في المقابل، يتساءل العديد من المتتبعين للشأن الاجتماعي عن سبب بقاء الوزارة الوصية صامتة إزاء هذه الوضعية المتردية واكتفائها بمنحها اعتمادات جديدة دون وضع هيئة تتكفل بمراقبة النشاط المدني الفعلي وليس المناسباتي؟؟

ركود بسبب العجز المادي

يطرح العديد مشكل عجز الجمعيات عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا، حيث تعتمد على دعم الدولة ،مما يجعلها رهينة لها ويعطيها صلاحية التحكم في مشاريعها ونشاطاتها وتوجهاتها، ففي ذات السياق يبرر العديد من رؤساء الجمعيات غياب نشاطهم الميداني بعجز ميزانيتهم على تمويل مشاريعهم المسطرة نتيجة ضعف الغلاف المالي الذي تخصصه الدولة كمساعدة مادية لتفعيل الحركة.

ديمومة النشاط المدني، الأمر الذي دفع بالعديد من الجمعيات إلى البحث عن صيغ جديدة لتمويل مشاريعها من الخارج حتى وإن اتهمهم العديد بأن تلك المشاريع بعيدة عن اهتمامات المجتمع العراقي، إضافة إلى أن بعض النشاطات تدخل في حماية الأقليات.

ويحمّل عبد الرحمن الجبوري، الناشط في منظمات المجتمع المدني ، الدولة مسؤولية الفشل ولعدم فعالية العمل المدني والكثير من الجمعيات تموت سنويا بفعل عدم وضوح الرؤيا المنهجية للعمل المؤسساتي ، مضيفا أنه لا يمكن تسمية هذه الحركة بالظاهرة المدنية لأن ذلك يوحي بوجود جمعيات قوية وناشطة، في حين أن الواقع يثبت عكس ذلك كما أكد الجبوري أن الوضع الحالي يلزم الإدارة السياسية بتصفية القطاع المدني من الجمعيات الوهمية ، والعمل على تطوير الحس المدني والمواطنة لدى كافة المواطنين.

مصادر التمويل

من بين أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجمعيات العراقية هي الإعانات المقدمة لها من الهيئات الرسمية، المتعاملين الاقتصاديين وحتى الهيئات الرسمية الأجنبية على غرار الاتحاد الأوروبي الذي يخصص ميزانية سنويا ليس للجمعيات العراقية فحسب وإنما لكل الجمعيات عبر العالم.وبهذا الخصوص أكد الدكتور أحمد العطار ، مدير دائرة المنظمات غير الحكومية أن دعم الجمعيات العراقية ودفعها لتنمية نشاطها للتنمية أنه ما من شروط مفروضة على الجمعيات فيما يخص إنجاز نوعية محددة من المشاريع كشرط أساسي لتقديم الدعم المالي، موضحا بأن دائرة منظمات المجتمع المدني التابعة لأمانة مجلس الوزراء هي المكلفة بدراسة وإقصاء جميع الملفات المودعة من قبل الجمعيات من أجل الاستفادة من الدعم المالي لإنجاز مشاريعها المستوفية الشروط الرسمية كمؤسسة مجتمع مدني.

مشاريع تبحث عن ممول

كشف الدكتور أحمد العطار مدير دائرة المنظمات غير الحكومية أن هناك الآلاف من المشاريع التنموية التي سطرتها المنظمات العراقية تبحث عن صيغ جديدة لتمويلها بعد توقف الدول المانحة عن تقديم المساعدات المجانية بانتهاء مدة الاتفاقية الموقعة ،حيث أكد العطار أنه تجري مباحثات مع مختلف الهيئات الدولية من أجل توفير اتفاقية تسمح بتمويل عمليات وإنجاز ولو جزء صغير من تلك المشاريع حتى تكون بديلة للإتحاد الأوروبي، في ذات السياق أوضح العطار أن الإجراءات المعقدة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة التوقيع على اتفاقية جديدة تتطلب سنوات قد تصل إلى خمس أو ست سنوات، مما يعني أن تجديد الاتفاقية لن يكون قبل سنة ٢٠١٥، الأمر الذي يحتم على المنظمات المدنية البحث عن إيجاد بدائل عملية تضمن صيرورة العمل المدني.ويشترط الاتحاد الأوروبي عدم استفادة أي جمعية دينية من المساعدات المالية المجانية التي يمنحها في إطار الاتفاقيات الموقعة العالمية، الاستثناء يرجع إلى خوف الإتحاد الأوروبي من إمكانية استغلال تلك الإعانات في نشاطات متطرفة باسم الإسلام ولا تمت بصلة للتنمية الاجتماعية .

جمعيات لمجرد استغلال النفوذ

لا يختلف اثنان في أن هناك العديد من الجمعيات في العراق لا تجد مبررا لوجودها غير استغلال الصفة من أجل المصالح الشخصية، فقد حولت العديد من الجمعيات الناشطة في ميادين عدة، نشاطها الخيري إلى مهنة تزاول من خلالها عمليات النصب والاحتيال، وكذا كغطاء لاختلاس أموال من المفترض توفيرها للمواطنين، الأمر الذي أفقد العمل المدني الشرعية الاجتماعية، ففي ذات الصدد، أصبحت الجمعيات الناشطة في القطاعين الثقافي والرياضي في القائمة السوداء، فهذه الأخيرة تحولت في السنوات الأخيرة إلى وسيلة يقصدها الشباب للانتقال إلى الضفة الأخرى بمبالغ مالية ضخمة تحت غطاء إحياء التظاهرات الثقافية ، وفي ظل غياب أرقام رسمية حيث تعذر علينا الحصول عليها بالرغم من الاتصالات المتكررة بجميع الأطراف المعنية، فإن العديد من الانتهازيين يفضل المتاجرة بمشكلات المواطنين كل واحد على طريقته الخاصة.

والمثير للانتباه أن السلطات الحكومية المعنية بهذا الملف لم يسبق لها أن أنجزت تحقيقات داخلية من أجل معاقبة كل المتلاعبين بسمعة العمل المدني في العراق، بالرغم من الإقرار بأن هناك مئات الجمعيات التي لا تزاول نشاطا إلا في المناسبات أو بالأحرى من أجل استغلال النفوذ الذي تمنحه الجمعية لأغراض خاصة.

الحاجة الى ٧٠٠ مدرسة فورا

التعليم في البصرة يعاني تسرب الطلاب ونقص الكوادر والكتب المنهجية

البصرة / عبد البطاط

أن مسيرة التعليم تمر بعدة مصاعب وتعاني عدة مشاكل ليس في البصرة وحسب بل في جميع محافظات العراق . وفي زيارات متكررة لمدارس المحافظة وفي لقاءات متعددة مع المعنيين بالأمر وأولياء أمور الطلبة والطلبة نفسهم تكشف عدة أمور كان لابد من طرحها على طاولة المسؤولين من اجل حملها ومعالجة المستعصي منها من اجل أن تكون المسيرة سلسة ومنطقية .

مديرية تربية البصرة

في مؤتمر صحفي للسيد (مكي محسن) مدير تربية محافظة البصرة أعلن أن المديرية لديها مشاكل كثيرة في نقص الكوادر والمباني و المناهج والكتب المدرسية ،و لكن يتوجب على إدارات المدارس ان تعمل بما هو متوفر لديها وتحقيق أفضل النتائج لحين تغيير الواقع الحالي .

وأضاف قائلا :إن المحافظة بحاجة الى (٧٠٠) مدرسة لتستطيع حل مشكلة الدوام المزدوج و الثلاثي، فضلا عن حاجتها إلى (٣٠٠) روضة أطفال كما ان هناك (٣٩٣)بناية مدرسة بدوام مزدوج او ثلاثي وهذه بلا شك مشكلة كبيرة تؤثر على الواقع التربوي والتي ورثناها من النظام السابق، فضلا عن الضغط الذي أحدثته عودة المهاجرين والمهجرين من داخل وخارج العراق، مشيرا الى ان هناك مدارس يزيد عدد طلاب الصف الواحد على (٥٠) طالبا وقد يصل الى (٦٠) .

وبخصوص رياض الأطفال يقول السيد مدير عام التربية: ان العدد الحالي لرياض الأطفال لا يزيد على (٦٠) روضة بينما نحن بحاجة الى (٣٠٠) روضة أطفال وبحاجة ماسة لدور حضانة لحل مشكلة الامهات العاملات وخصوصا التدريسيات منهن،ويشير الى عدد المدارس في البصرة قائلا: هناك نحو (١٤٣٧) مدرسة في (٨٣٠) بناية تضم (٧٣٥) طالبا وطالبة وقد وصلنا مشروع البترو دولار على مبالغ لبناء (١٠٥) مدارس أحيل منها (٤٨) وتم تسليم (٣٦) موقعا وما تبقى هو طور الإحالة، فضلا عن (٥٠) مدرسة شمال المحافظة و (١٥) مدرسة أخرى الى ميزانية تنمية الأقاليم و (٥) مدارس من البنك الدولي، إضافة الى مدستين في طور الإنشاء ونحن بحاجة الى (١٦٠٠) من الكوادر التعليمية والتدريسية .

وعن المدارس الآيلة للسقوط وتلك التي يمكن طابق عليها، إضافة الى مشروع (١٢٠) كرفانا من محافظة البصرة لحل الاختناقات فضلا عن (٩) كرفانات من الوزارة .

لجنة التربية والتعليم لمجلس محافظة البصرة

في لقاء مع السيد (غانم عبد الامير) نائب رئيس لجنة محافظة البصرة تحدث قائلا: لقد تمكنت قوة من الشرطة المدنية تابعة لشرطة محافظة البصرة من القاء القبض على شخص كان يقوم بترويج الكتب المدرسية لغرض بيعها في الاسواق المحلية وبعد التحقيق معه لمعرفة الجهة التي التي تقوم بتسريب الكتب المدرسية من مخازن التربية وان الشخص المعتقل قيد التحقيق وستتخذ بحقه الاجراءات القانونية ، ومن المعروف ان هناك سوقا رائجة لبيع الكتب المدرسية في انحاء متفرقة من المحافظة ، وهناك اكثر من بائع يقومون بهذا العمل بحرية و يبيعون الكتب باسعار خيالية يتقبلها اهالي الطلبة لحاجة الطلبة الى بعض الكتب التي تشكو المدارس نقصا فيها .

مع المسؤولين في التربية

يقول السيد (علي الجاف) نائب مدير التربية في البصرة :إن المديرية بانتظار المؤونة الجديدة كي تفسح المجال للخريجين بالتعيينات ولسد الشواغر التي تعانيها مدارس البصرة كما أننا نعمل من اجل ملىء كل الشواغر في جميع الاختصاصات وكذلك سد النقص الحاصل في البيانات المدرسية في المحافظة.

ويقول السيد (كاظم صابر) معاون مدير الإشراف التربوي في البصرة: عانت مديرية تربية محافظة البصرة في الفترة السابقة سوء توزيع الملاكات على المدارس، الأمر الذي سبب إشكالات لا زالت تعانيها مدارس المحافظة وخصوصا في المناهج، إضافة الى الزخم الحاصل للطلبة الدارسين ودعا الى الإسراع في التعيينات لان هناك العديد من الخريجين من الإناث والذكور لازالوا ينتظرون فرصهم للتعيين.

ويقول السيد (باسم القطراني) مسؤول إعلان المديرية العامة للتربية: ان (٩٢) مدرسة شملت مشروع إعادة التأهيل والاعمار ضمن تخصيصات المحافظة من مشروع البترو دولار، وان هذه المدارس موزعة في مناطق مختلفة من المحافظة وستتم المباشرة بإعمارها قريبا وان المدارس تعاني القدم وبعضها آيلاً للسقوط .

نواقص ومشاكل

هناك العديد من النواقص والمشاكل التي تعانيها مدارس البصرة بدءا من شحة الكتب المنهجية المطبوعة التي يحتاج اليها الطالب لمتابعة دروسه كي يتسنى له السيطرة عليها ويؤكد بعض الطلبة في مدارس متعددة أن بعض الكتب المدرسية وزعت على النحو الآتي: كتاب واحد لكل (٦) طلاب وأحياناً كتاب واحد (لصف كامل) يصل تعداده الى (٥٠) طالبا ويسري هذا الأمر مع على معظم الكتب الدراسية في الصف الاول وحتى التعليم الثانوي، ناهيك عن ان بعض الرحلات غير صالحة وغير كافية للصف الواحد وان بعض المعلمين والمدرسين يفرضون على الطلبة دروسا خصوصية لقاء مبالغ كبيرة، كما ان مدارس البنات بكل مراحلها تتضايق طالباتها من تحرشات الشباب بين الأزقة بعيدا عن أعين الشرطة ،ناهيك عن ظاهرة كتابة أرقام الهواتف النقالة والكتابات غير المؤدبة التي تبرز على جدران المدارس الخارجية ومن الملاحظ ان مسالة اقتناء الملازم وشرائها من المكتبات العامة أكثر إقبالا من اقتناء الكتب نفسها .

وبالمقابل ان الذي يسر ان هناك الكثير من المدارس متشية بالعلم الوطني وتقيم له احتفالية كل يوم خميس مع نغمات النشيد الوطني رغم ان بعض المدارس اعلام بناياتها بالية متهرئة رغم تأكيدات و توجيهات مديرية التربية بذلك، إضافة الى ان الجانب الأمني في مدارس عموم المحافظة جيد جدا.

تسربات الطلبة

أن الطامة الكبرى في عرقلة مسيرة التعليم هي تسربات الطلبة وهي من المشاكل المعقدة حيث ان العديد من العوائل الفقيرة لا تستطيع ان توفر ما يتطلبه الطالب في المدرسة، ناهيك عن كونها بحاجة الى معيل يوفر لهم لقمة العيش، إضافة إلى بعض الممارسات الخاطئة في المدرسة تجعل الطالب يسارع في التسرب وخاصة في مرحلة الابتدائية.

يقول الطالب المتسرب (حسنين عودة): ان لوفاة والدي وعدم وجود معيل لأخواني الصغار دفعني ذلك إلى أن اترك المدرسة واشتري مجموعة (علاكات) لأبيعها في السوق واشتري بثمنها قوتا لي ولأخواني .. وكم من الم أحس به عندما أشاهد أصدقائي وهم ذاهبون الى المدرسة او راجعون منها.

و يقول الطالب المتسرب (عبود مهلهل): تركت المدرسة وأنا في الصف الخامس الابتدائي بسبب ضرب المعلمة لي بعصا لمخالفة ارتكبتها، مما جعلني ذلك ان اهرب من الصف واعتلي سياج المدرسة وبدون رجعة وحاولوا أهلي مرات عديدة ان يذللوا الصعاب لكن بدون جدوى إذ أنني كرهت المدرسة ومن فيها وبالتالي اعتمرت (بسطية) أبيع فيها بعض الحاجيات لقتل الفراغ ليس إلاّ.

مساء العملية التعليمية

أن المؤسسة التعليمية اليوم تحتاج الى المزيد من المراجعة والدراسة اللا مستفيضة وان تكون هناك دراسات وأبحاث علمية، الغاية منها كسر طابع الجمود والرتابة ومحادثة الجانب المعرفي لكونه ضرورة حياتية مهمة ،وفي هذا الصدد التقينا بمجموعة من العاملين في الأسرة التعليمية .. يقول السيد باسم علوان معلم ابتدائي ..

ان الطالب تقع عليه المسؤولية الأكبر في تحديد الآليات فهناك من يأتي للمدرسة وفي ذهنه الاهتمام والتواصل والمتابعة واخر غير معني بذلك، علما ان الأطراف الأخرى الداعمة والساندة للعملية التربوية والأسرية والاقتصادية والعلمية و التي لها تماس مباشر.

اما السيد سليمان علي مدرس ثانوي .. فيقول علينا ان نكون واقعيين في تشخيص الأعراض لكي نصل الى المعالجات الصحية التي تعتمد بضرورة رفض الشعارات والمزايدات والانطلاق باتجاه الحث والتقصي والدراسة المعمقة لكي نحقق حالة التوازن بين ما تتطلب العملية وبين ما موجود على الأرض.

وفي عودة للسيد (باسم القطراني) مسؤول العلاقات والإعلام في مديرية التربية الذي تحدث لنا عن بعض الاجتماعات في المديريةقائلا: – لدينا العديد من البرامج التي نتوخى منها تقدم وتطور المسيرة التربوية وهي:

– برامج لمحو الأمية بالتعاون مع منظمة الفردوس ومنظمة الرحمة

– برامج التعليم المسرع اذ يمنح فيه تارك الدراسة شهادة الابتدائية من عمر ١٢ إلى عمر ١٨ الى البنين والبنات بحيث يجتاز المرحلة الابتدائية بثلاث سنوات فقط

– مدارس اليافعين للطلبة الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية للدراسة

– صفوف التربية الخاصة ببطيئي التعلم ويكون تدريسهم وفق نظام خاص لغرض مساواتهم بأقرانهم

– برامج متنوعة وهذه بالتعاون مع منظمة اليونسيف ومنها (برنامج الوساطة بحل النزاعات في المدارس والمجتمع ، المساحة الآمنة ، المدارس صديقة الأطفال)

– برنامج التعليم الالكتروني وهو يطبق لأول مرة في العراق بتربية البصرة حيث يتم تزويد الصفوف الأولى الابتدائية بشاشة عرض كبيرة وبواسطة الحاسوب يتم تعليمهم القراءة والكتابة ولقد وصل عدد المدارس المطبق فيها هذا البرنامج ٣١ مدرسة ونطمح الى المزيد من الدعم وخاصة من الوزارة والحكومة المحلية، وقد أثمر البرنامج بصورة رائعة حيث أصبح مستوى تلاميذ الصف الاول الابتدائي الذي طبق فيه هذا البرنامج راقيا جدا وتعلموا مهارات كبيرة وفق نظام يتماشى مع النظم التربوية العالمية

ويختتم حديثه قائلا :هناك دورات تدريبية مستمرة للكوادر التربوية في الاختصاصات المختلفة ودورات في الحاسوب أهمها دورة الرخصة الدولية .

أن مسار العملية التعليمية في الوقت الحاضر ذات سياقات مملة وخاصة في المرحلة الابتدائية على اعتبارها القاعدة الأم حيث الحصص الدراسية المكثفة ،وتتراوح الحصة اليومية مابين خمس الى ست حصص يوميا ،علما بان مدة الحصة الواحدة تصل إلى ٤٥ دقيقة وكذلك غياب التغذية و انعدام الوسائل الترويحية والترفيهية وليس هناك متسع للمرح و اللعب ولا تتوفر حصص كافية للنشاطات المدرسية .